



الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

مذكرة تعاون

بين

الهيئة العامة للسياحة والآثار
ومركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

تمهيد:

- تحقيقاً للغرض الأساسي للهيئة العامة للسياحة والآثار - (يشار إليها بـ "الهيئة") - وفقاً لتنظيمها الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) بتاريخ ١٦/٣/١٤٢٩هـ، وهو الاهتمام بالسياحة في المملكة، وذلك بتنظيمها وتنميتها وترويجها والعمل على تعزيز دورها باعتبارها رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، والاهتمام بالآثار والمحافظة عليها، وتحقيق هذا من خلال تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية فيما يخدم أغراض الهيئة والمحافظة عليها وتفعيل مساهمتها في التنمية الثقافية والاقتصادية.
- وتأسيساً على مبدأ الشراكة والتعاون الذي تنتهجه الهيئة في علاقتها مع الجهات المختلفة في القطاعين العام والخاص.
- وتحقيقاً لأهداف وتوجهات الإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية في المملكة، التي من أبرزها توفير وتبادل المعلومات الأساسية عن الحركة السياحية.
- وتماشياً مع أهداف وتطلعات مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية (يشار إليه بـ "مركز المعلومات الوطني") في جمع وتوثيق المعلومات الوطنية في مختلف المستويات ومن ضمنها المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع السياحي، وأهمية تبادل تلك المعلومات بما يخدم ويحقق المصلحة العامة.
- وانطلاقاً من مذكرة التعاون الموقعة بين الهيئة ووزارة الداخلية بتاريخ ١٦/١٠/١٤٢٥هـ.
- ورغبة من الهيئة ومركز المعلومات الوطني (يشار إليهم مجتمعين بـ "الجهتين") في وضع مجالات للتعاون بينهم بما يخدم أهدافهم وتوجهاتهم.
- فقد تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك من الجهتين لبحث أوجه التعاون فيما بينهم، بما يحقق الأهداف والمهام المذكورة أعلاه، وذلك على النحو التالي:

الم
الم



الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

أولاً- مجالات التعاون:

١- تبادل المعلومات:

- أ. الاتفاق على نوعية وطبيعة وتفاصيل المعلومات التي تتطلبها خطة تنمية السياحة الوطنية بكافة عناصرها وتحديد المعلومات التي يمكن لمركز المعلومات الوطني توفيرها حالياً أو مستقبلاً، والمعلومات التي يمكن للهيئة توفيرها لمركز المعلومات الوطني.
- ب. تطوير آليات تبادل المعلومات بين الجهتين بشكل آلي وموثق بما يخدم الأهداف المشتركة، مع ضمان سرية المعلومات بين الجهتين، والتركيز على إعطاء الأولوية للوسائل الالكترونية وتزويد كل جهة بصلاحيات الدخول الآمن.
- ج. وضع آليات لتنظيم عملية جمع البيانات من المستثمرين في الأنشطة السياحية وطرق استفادتهم منها، مع تحديد علاقة المستثمرين في الأنشطة السياحية بالمعلومات.

٢- نظام شمس:

- أ. تمكين وإعطاء الصلاحية للهيئة والجهات التابعة لها للدخول الآلي على موقع نظام شمس المستضاف في مركز المعلومات الوطني واستخراج البيانات الإحصائية المطلوبة من قبل الهيئة، بما فيها إحصاءات قطاع الإيواء السياحي السنوية والشهرية والتي تتعلق بالنزلاء (بدون التعرف على هوياتهم الشخصية) والمنشآت.
- ب. الاتفاق على نوعية و طبيعة إحصاءات قطاع الإيواء السياحي المستخرجة من نظام شمس التي يمكن للهيئة نشرها في تقاريرها الدورية مع الإشارة إلى مصدرها.
- ج. تلتزم الهيئة بعدم استخدام البيانات لأي أغراض تجارية.
- د. توفر الهيئة لمركز المعلومات الوطني إمكانية الاطلاع على البيانات الخاصة بقطاع الإيواء المتوفرة لديها، وتوفير الإحصائيات بشكل دوري حسب ما تقدمها، وذلك لتوحيد قواعد البيانات



بين الجهتين في قطاع الإيواء السياحي.

٥. إلزام الهيئة لكافة مرافق الإيواء السياحي بالاشتراك في نظام شمس وإدخال كافة المعلومات المطلوبة بالشكل والوقت المحدد لذلك، والالتزام بعدم منح ترخيص جديد أو تجديد ترخيص لأي من مرافق الإيواء إلا بعد حصول صاحب المنشأة على خطاب إثبات إرتباط بنظام شمس من إدارة التحريات والبحث الجنائي في شرطة المحافظة التي يتبعها صاحب المنشأة وربط تجديد الترخيص بمدى إلتزام صاحب المنشأة بإرسال المعلومات إلى الجهات الأمنية بموجب خطاب إفادة من إدارة التحريات والبحث الجنائي في شرطة المحافظة بالإضافة إلى التحقق من ذلك عن طريق الجولات التفتيشية للهيئة على أن يتم تطبيق العقوبات الواردة في نظام الفنادق على من لم يتقيد بتنفيذ متطلبات شمس، وبحث إمكانية تطبيق ذلك أيضا على المنشآت السياحية الأخرى التي تقع تحت إشراف الهيئة مثل منظمي الرحلات السياحية.

٦. دراسة إمكانية تكامل مشروع تطوير ميكنة آليات وإجراءات تعامل الهيئة مع مرافق الإيواء السياحي (التراخيص/ التصنيف/ الرقابة) مع نظام شمس الحالي بما يضمن تكامل وتوحيد البيانات وتعامل القطاع الخاص مع نظام شامل واحد، مع إدخال متطلبات القطاع الخاص في هذا النظام (مثل التسويق أو الرصد المالي) والتي يمكن للهيئة نشرها في تقاريرها الدورية بالإشارة إلى مصدرها.

٣- التأشيرات السياحية:

في حال صدور موافقة رسمية على إعادة تشغيل نظام التأشيرة السياحية، فإن الجهتين ستعملان على:

أ. توسعة قائمة الدول التي يمكن منح مواطنيها تأشيرات سياحية، ويتم ذلك من خلال التنسيق بين الجهتين وبشكل مرحلي بحيث تقيم دورياً، ويتم التعامل مع أي قائمة إضافية على ضوء نتائج



الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

التقييم، ولا يتم الانتقال لمرحلة أخرى من التوسع في قائمة الدول إلا بعد الموافقة النهائية من وزارة الداخلية والجهات الأمنية المختصة.

ب. تسهيل إجراءات استقبال ركاب الترانزيت للسفن السياحية القادمين عن طريق البحر من خلال برنامج التأشيرة السياحية الإلكتروني.

ج. تطوير آليات الربط مع كافة الوزارات والجهات المعنية بالتأشيرة السياحية عن طريق مركز المعلومات، تحقيقاً لأهداف برنامج الحكومة الإلكترونية (e-gov).

د. التأكيد على آلية إرسال معلومات التأشيرات السياحية بحيث تتم على نظام وزارة الداخلية وإرسالها لوزارة الخارجية من قبل مركز المعلومات الوطني مباشرة حسب الإجراءات المتبعة لدى المركز في التأشيرات الأخرى.

ثانياً - آليات تفعيل المذكرة بين الجهتين:

- تشكيل فريق عمل رئيس مشترك يضم المختصين من الجهتين لتفعيل مجالات التعاون حسب التصور الوارد بهذه المذكرة ، ويكون له صلاحية طلب الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر ذلك، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أي موضوعات تفصيلية محددة.
- يعد فريق العمل الرئيس خطة عمل مفصلة في كل موضوع من المواضيع ذات الصلة توزع بشكل واضح أدوار ومسئوليات الجهتين، بما يضمن التنفيذ الفعال، وترفع تقارير دورية موحدة عن تقدم سير الإنجاز إلى الموقعين على هذه المذكرة.
- يتحمل كل من الهيئة ومركز المعلومات الوطني أعباء ما يترتب على عملية التطوير والميكنة من تكاليف مالية للجانب الذي يخصه في إتمام عملية التطوير والميكنة.

الصحة

الم

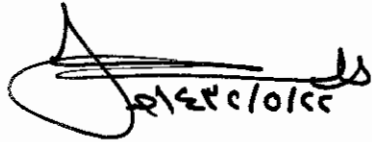


الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

- نظراً لدقة وأهمية مجالات التعاون محل المذكرة، فقد اتفقت الجهتين على أن يتم تفعيل هذه المذكرة داخلياً بين مسؤوليها دون أي إشارة لها في وسائل الإعلام المختلفة.
- تم التوقيع على هذه نسختين من هذه المذكرة بمدينة الرياض في يوم ٢٩/٥/١٤٣٢هـ الموافق ٢٦/٤/٢٠١١م كل من:
 - الهيئة العامة للسياحة والآثار ممثلة في سعادة الدكتور/ صلاح بن خالد البخيت بصفته نائب رئيس الهيئة للاستثمار، مقره مدينة الرياض وعنوانه ص.ب. (٦٦٦٨٠) الرياض (١١٥٨٦)، هاتف (٨٨٠٨٨٥٥)، فاكس (٨٨٠٨٨٤٤).
 - مركز المعلومات الوطني - وزارة الداخلية ممثلة في سعادة الدكتور/ علي بن عبدالكريم المسلم بصفته مساعد مدير عام مركز المعلومات الوطني لخدمة وتطوير العملاء مقره مدينة الرياض وعنوانه ص.ب. (٦٨٣١) الرياض (١١٤٥٢) هاتف (٤٧٩٣٢٣٥)، فاكس (٤٦٢٣٣١٥).
- استلمت كل جهة نسخة من هذه المذكرة بعد التوقيع عليها، للعمل بموجبها.

والله الموفق،،،

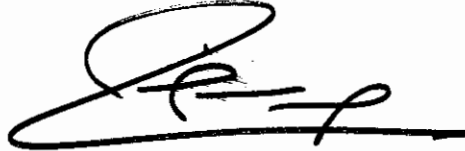
عن مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية



الدكتور/ علي بن عبدالكريم المسلم

مساعد المدير العام لخدمة وتطوير العملاء

عن الهيئة العامة للسياحة والآثار



الدكتور/ صلاح بن خالد البخيت

نائب الرئيس للاستثمار

